Alexandria Journal of Managerial Research & Information Systems

مجلة اسكندرية للبحوث الادارية ونظم المعلومات

Print ISSN : 2974-4318 online ISSN:2974-4326

العوامل المحاسبية المؤثرة في جودة التقارير المالية

Factors affecting the quality of financial reports

شيرين شوقي ريشة [1]

معلومات المقالة

لغة المقالة: العربية

Article Info

Article Language: Arabic

الملخص

تناول هذا البحث العوامل المحاسبية التى يمكن أن تؤثر إيجابيا أو سلبيا فى جودة التقارير المالية، ومن خلال تحليل وتقييم بعض الدراسات الأكاديمية ذات الصلة، تم وضع إطار عام لتلك العوامل حيث تبين أنها تشتمل على كل من: الإحتراف المحاسبى ، تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، التحفظ المحاسبى، وهيكل الرقابة الداخلية وما يرتبط به من متطلبات قانون SOX الأمريكى فى فقرتيه 302 و404 .

وقد انتهى هذا البحث إلى مجموعة من النتائج لعل من أهمها، وجود أربعة أبعاد مختلفة للإحتراف المحاسبى، وتتمثل تلك الأبعاد فى كل من: التركيز على الممارسة المحاسبية، تحسين مهارات المحاسب، الوعى والالتزام بتنفيذ اللوائح، والتوجه الأخلاقى المهنى. وتبين أن هذه الأبعاد تؤثر إيجابيا على منفعة المعلومات المحاسبية من خلال تأثيرها الإيجابى على جودة التقارير المالية .

كما انتهى البحث أيضا إلى أن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية سوف يؤثر إيجابيا على جودة التقارير المالية من خلال انخفاض مستوى إدارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات، وزيادة كل من ملاءمة المعلومات المحاسبية ودرجة قابلية التقارير المالية للمقارنة سواء على المستوى المحلى أو الدولى .

ومن ناحية أخرى انتهى البحث إلى أن التحفظ المحاسبى بشقية المشروط وغير المشروط سوف يؤثر إيجابيا على جودة التقارير المالية من خلال تأثيره سلبيا على إدارة الأرباح ، ولم يختلف الحال فيما يتعلق بالتأثير النهائى لهيكل الرقابة الداخلية ومتطلبات قانون SOX الأمريكى، وكان من أبرز الآثار الحد من الأخطاء المتعمدة.

Abstract

This research dealt with the accounting factors that could positively or negatively affect the quality of financial reports, and through the analysis and evaluation of some relevant academic studies, a general framework was established for those factors, as it was found that they include: accounting professionalism, the application of international financial reporting standards, Accounting conservatism, the internal control structure and the associated requirements of the US SOX Law in its paragraphs 302 and 404.

This research concluded with a set of results, perhaps the most important of which is the presence of four different dimensions of accounting professionalism. It turns out that these dimensions positively affect the usefulness of accounting information through their positive impact on the quality of financial reports.

The research also concluded that the application of international financial reporting standards will positively affect the quality of financial reports through a decrease in the level of profit management and information asymmetry, and an increase in both the appropriateness of accounting information and the degree of comparability of financial reports, whether at the local or international level.

[1] مدرس المحاسبة بالمعهد العالي للحاسب الآلي و نظم المعلومات أبي قير – الإسكندرية

مقدمة البحث

تمثل التقارير المالية Financial Reports الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها إيصال المعلومات المالية إلى الجهات صاحبة الإختصاص (سواء داخلية أم خارجية)، ونظرًا لعدم تماثل المعلومات وإحتمال تضارب المصالح بين إدارة الشركة والمستخدمين الخارجيين للمعلومات المالية؛ فإن مراجعة التقارير المالية بواسطة طرف ثالث تعمل على تعزيز جودة المعلومات المالية التي يتم التقرير عنها بواسطة الإدارة (Johnson et al. 2002, P.641).

وفي الآونة الأخيرة؛ إنخفضت الثقة في التقارير المالية للشركات، وذلك بعد الفضائح المحاسبية والإحتيالات المالية البارزة حيث جاء هذا الإنخفاض نتيجة طبيعية للحالات المريبة التي قامت فيها بعض الشركات بتضليل حملة الأسهم عن طريق التقارير المالية، ومن هذه الشركات؛ زيروكس Xerox، رايت أيد Rite Aid، إنرون Enron، ورلد كوم WorldCom، تايكو Tyco، وبارملات Parmalat. وقد تسبب إنهيار شركة إنرون Enron–إحدى شركات الطاقة العالمية– في حدوث خسارة في قيمتها السوقية تم تقديرها بنحو 70 مليار دولار أمريكي، وقد أدى ذلك إلى تدمير مصالح الكثير من المستثمرين والموظفين وكذلك أصحاب المعاشات. بالإضافة إلى ذلك فإن إنهيار شركة ورلد كوم للإتصالات–كانت ثاني أكبر شركة على مستوى العالم–أدى إلى حدوث أكبر إفلاس في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية. وقد قدرت الخسائر الإجمالية في القيمة السوقية الناتجة عن الإحتيال في التقارير المالية التي إرتكبتها بعض الشركات ومنها؛ شركة إنرون وشركة ورلد كوم بنحو 460 مليار دولار أمريكي(Waroonkun &Ussahawanitchakit 2011, P.118) .

ولقد شهدت الآونة الأخيرة إهتمام شديد في الفكر المحاسبي على المستوى الدولي بقضية جودة التقارير المالية (FRQ) Financial Reporting Quality ، ورغم أن هذا الإهتمام قد بدأ منذ سنوات عديدة؛ إلا أنه تزايد بشكل ملحوظ بعد الإنهيارات العالمية التي حدثت في أوائل القرن الحادي والعشرين والتي كانت نتيجة حتمية لأحداث التلاعب والإحتيال المالي في بعض الشركات آنذاك، الأمر الذي أثار رغبة المجتمع في إستعادة الثقة في التقارير المالية .وتجسد قضية شركة إنرون Enronأفضل مثال للتلاعب والإحتيال المحاسبي الذي تم من خلال عمليات إدارة الأرباح التي تمت على نطاق واسع، وكذلك عدم الإبلاغ عن الخسائر في التوقيت المناسب حيث إستفادت إدارة شركة إنرون من المرونة التي يتسم بها نظام إعداد وتقديم التقارير المالية في إخفاء حالة التدهور التي إنتابت الشركة ماليًا وتشغيليًا (Healy & Palepu 2003 ,P.9). وذلك على الرغم من أن الإدارة لديها مسؤولية مهنية وإلتزام أخلاقي بأن تقدم لأصحاب المصلحة وفي غضون الوقت المناسب تقاريرًا مالية عالية الجودة (Krishnan & Parsons 2008 , P.3).

وفي أعقاب هذه القضية وما إنطوت عليه من تلاعب وإحتيال محاسبي بلغ إهتمام الفكر المحاسبي بقضية جودة التقارير المالية ذروته. ويتضح من الدراسات الأكاديمية التي تناولت قضية جودة التقارير المالية خلال السنوات الأخيرة أن الإهتمام بهذه القضية قد بدأ منذ سنوات عديدة، ومازال الإهتمام مستمرًا حتى الآن، كما أن القضية ما زالت تشهد جدلًا علميًا كبيرًا حول مفهومها وعناصرها ومحدداتها والآثار المترتبة عليها بالإضافة إلى الجدل الكبير حول أساليب قياسها.

وفى هذا السياق، كان الإهتمام واضحا من جانب الدراسات الأكاديمية بمحاولة معرفة العوامل المختلفة التى يمكن أن تؤثر ايجابيا أو سلبيا على جودة التقارير المالية، وعلى الرغم من أن الأبحاث تشير إلى وجود مجموعة من العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية، إلا أن التركيز من خلال هذا سوف يقتصر فقط على العوامل المحاسبية، حيث تشير الدراسات إلى وجود العديد من العوامل التي ترتبط بالمجالات المحاسبية، والتي تناولتها بعض الدراسات بهدف إختبار ما إذا كانت تلك العوامل

تؤثر على مستوى جودة التقارير المالية أم لا، ويمكن القول أن أهم هذه العوامل:الإحتراف المحاسبي، إعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، التحفظ المحاسبي، الرقابة الداخلية.

وعلى هذا، **فإن مشكلة هذا البحث** تتمثل فى محاولة وضع إطار عام للعوامل المحاسبية التى تؤثر على جودة التقارير المالية، وتأسيسا على ذلك، فإن هذا البحث ينطوى على التساؤلات التالية :

1- ماهى العوامل المحاسبيةالتى إنتهت إليها الدراسات الأكاديمية السابقة والتى يمكن أن تؤثر على جودة التقارير المالية .

2- ما هى الآثار المختلفة لكل عامل من لعوامل المحاسبية على جودة التقارير المالية بأبعادها المختلفة ؟

وإتساقا مع مشكلة البحث وماينطوى عليه من تساؤلات، يمكن القول أننا **نستهدف من خلال هذا البحث** إستقراء وتحليل الدراسات السابقة التى تناولت قضية العوامل المحاسبية المؤثرة على جودة التقارير المالية، وذلك لمعرفة الآثار المختلفة لكل من: الاحتراف المحاسبى، التحفظ المحاسبى، المعايير الدولية للتقارير المالية، وهيكل على الداخلية، على الأبعاد المختلفة لجودة التقارير المالية .

وبطبيعة الحال فإن **أهمية البحث** تنبع بصفة أساسية من أهمية التقارير المالية لمختلف الأطراف التى تتخذ قراراتها اعتمادًا على المعلومات الواردة فى التقارير المالية، كما أن فهم العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية يعد أحد القضايا الأساسية الهامة في مجال الأبحاث المحاسبية (Costello & Wittenberg-Moerman, 2011).,

وتتمثل **حدود البحث**، فى أنه سوف يختص فقط بتناول العوامل المحاسبية المؤثرة على جودة التقارير المالية دون غيرها من العوامل . وعلى هذا ، فإننا سوف نتناول من خلال هذا البحث النقاط التالية :

1- أثر الإحتراف المحاسبى على جودة التقارير المالية
2- أثر تطبيق المعايير الدولية على جودة التقارير المالية.
3- أثر التحفظ المحاسبى على جودة التقارير المالية.
4- أثر هيكل الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية.
5- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

1- أثر الإحتراف المحاسبي على جودة التقارير المالية

وفقًا لدراسة (Ninlaphay & Ussahawanitchakit (2011 , P.157 ، يمكن تعريف الإحتراف المحاسبي Accounting Professionalism بأنه الأداء المحاسبي الذي يتم من خلال وجود المعرفة Knowledge والفهم Understanding والفضيلة Virtue والأخلاق Ethics وتنفيذ القواعد Rule واللوائح Regulation . كما ذكرت الدراسة أن الإحتراف المحاسبي قد تم تعريفه وفقًا للدراسات السابقة لها بأنه ذلك الإحتراف الذي يركز على كل من جوهر وقواعد ومسؤولية الإحتراف، أو أنه عملية أكاديمية مهنية تركز على التعلم والأخلاق والخبرة .ومن خلال الإعتماد على الدراسات السابقة؛ قامت الدراسة ببناء هيكل للإحتراف المحاسبي، وحددت الدراسة أن ذلك الهيكل يتكون من أربعة أبعاد تتمثل في؛ التركيز على الممارسات المحاسبية Accounting Practice Focus وتحسين مهارات المحاسبAccountant's Skill Improvement والوعي والإهتمام بتنفيذ اللوائح Regulation Implementation Awareness وأخيرًا التوجه الأخلاقي المهني Ethic Professional Orientation كما عرفت الدراسة كل بعد من الأبعاد الأربعة على النحو التالي:

- **التركيز على الممارسات المحاسبية:** يقصد به التركيز على كل من؛ السياسات والإجراءات المحاسبية للشركات، والعمليات المحاسبية، وتجميع البيانات المحاسبية، والتسجيل المحاسبي، وتقديم التقارير المالية. وحددت الدراسة أن التركيز على الممارسات المحاسبية يمثل العنصر الأساسي الذي يجب توافره حتى تكون المعلومات المحاسبية صحيحة ويمكن الإعتماد عليها لأنه يرتبط بسياسة وممارسة المحاسبة.
- **تحسين مهارات المحاسب:** يقصد به تحسين المهارة والمعرفة بالإضافة إلى قدرة المحاسب على أن يستمر مواكبًا للتطورات في مجال تخصصه. وحددت الدراسة أن المحاسب يمثل العنصر الأساسي لنجاح وظيفة المحاسبة، وعلى وجه الخصوص فإن تطوير مهارات ومعرفة المحاسب بإستمرار سوف يعزز الإحتراف المحاسبي داخل الشركة.
- **الوعي والإهتمام بتنفيذ اللوائح:** يقصد به الإمتثال الدقيق للقواعد واللوائح ، والتركيز على ضرورة التوافق المحاسبي مع المعايير واللوائح ، والعمل بإهتمام ، والعلم بالعقوبات.
- **التوجه الأخلاقي المهني:** وقد عرفته الدراسة بأنه الوعي والمسؤولية من جميع الأطراف المعنية، حيث أكدت الدراسة أن الأخلاق تمثل العنصر الهام في نجاح وظيفة المحاسبة والوظائف الأخرى في أي تنظيم .

وإنطلاقًا من أن المحاسبة تلعب دورًا هامًا في نجاح الشركات إفترضت الدراسة أن الشركات التي تدعم الإحتراف المحاسبي من المرجح أن تكون التقارير المالية الخاصة بها ذات جودة عالية. حيث إستهدفت الدراسة التحقق من أثر الإحتراف المحاسبي على منفعة المعلومات وجودة التقارير المالية، حيث إعتبرت الدراسة أن جودة التقارير المالية تمثل متغيرًا وسيطًا بين الإحتراف المحاسبي ومنفعة المعلومات. وقد إنتهت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة إيجابية بين جودة التقارير المالية ومنفعة المعلومات .
- وجود علاقة إيجابية بين الإحتراف المحاسبي وجودة التقارير المالية حيث إتضح للدراسة وجود علاقة إيجابية بين جودة التقارير المالية وثلاثة أبعاد من أبعاد الإحتراف المحاسبي وهي التركيز على الممارسات المحاسبية، و الوعي والإهتمام بتنفيذ اللوائح، والتوجه الأخلاقي المهني . بينما لا يؤثر تحسين مهارات المحاسب على جودة التقارير المالية .

وفي النهاية أوصت الدراسة بضرورة دعم الإحتراف المحاسبي في الشركات حتى يتم الإرتقاء بمستوى جودة التقارير المالية الخاصة بها، وبالتالي منفعة المعلومات الواردة بها .

وفى رأينا، أنه من الصعب الإتفاق مع ما إنتهت إليه الدراسة من أنه لا يوجد تأثير لتحسين مهارات المحاسب على جودة التقارير المالية ، حيث أن إستمرار تجاهل تنمية مهارات المحاسب سوف يؤثر تأثيرًا سلبيًا على المدى الطويل على مستوى الإحتراف المهني للمحاسب وقدرته على معاصرة التطورات الحديثة في مجال المحاسبة والمراجعة، الأمر الذي سوف يؤثر في النهاية على جودة التقارير المالية. واستنادًا إلى ماسبق، يمكن التعبير عن الأبعاد المختلفة للإحتراف المحاسبى وعلاقة كل منها بجودة التقاير المالية من خلال الشكل رقم (1)

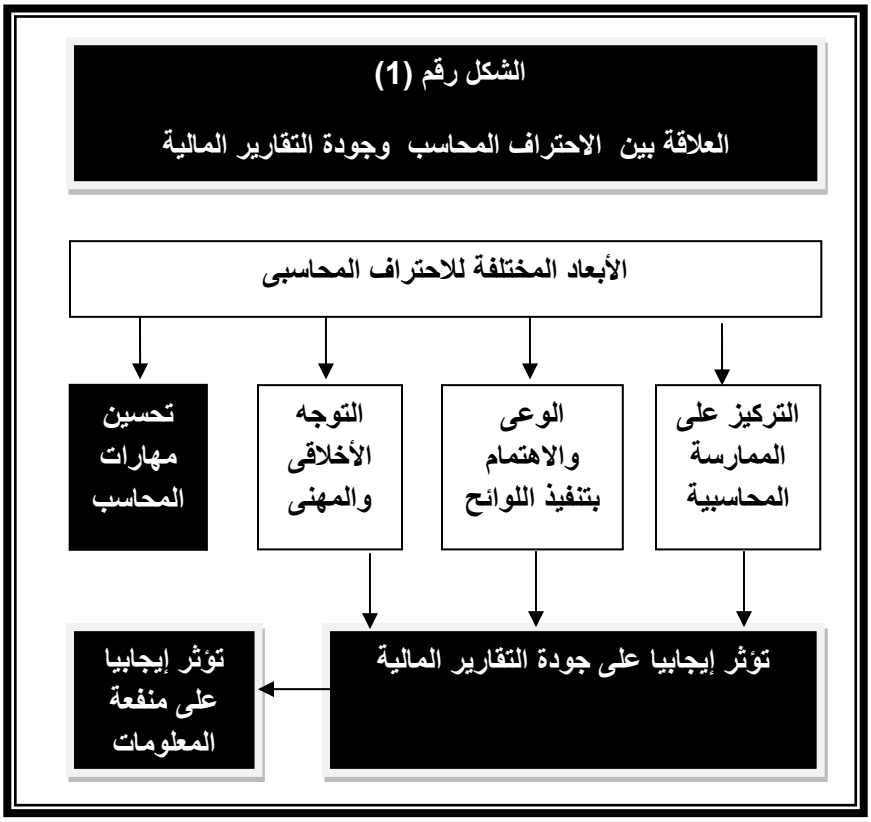

2- أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)

تم إصدار المعايير الدولية للتقارير المالية International Financial Reporting Standards (IFRS) من جانب مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) ، والمعروف سابقًا باسم لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC). وقد كان الهدف الرئيسي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) يتمثل في ***"التطوير ، من أجل المصلحة العامة ، من خلال مجموعة معايير واحدة عالية الجودة ، تقدم قوائم مالية شفافة وقابلة للمقارنة بما يؤدي إلى جودة التقارير المالية ، وذلك لمساعدة المشاركين في أسواق رأس المال في العالم وغيرهم من المستخدمين على إتخاذ قرارات اقتصادية "*** (Epstein & Mirza 2002, p. 11) . وفي 19 يوليو 2002، أصدر البرلمان الأوروبي قانون الإتحاد الأوروبي European Union (EU) رقم 2002/1606 بعنوان "تطبيق معايير المحاسبة الدولية" والذي بمقتضاه تم رسميًا إعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وبالتالي أصبح على جميع الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية بالدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ضرورة الإلتزام بها عند

إعداد القوائم المالية للسنة المالية التي تبدأ في 1 يناير 2005 وما بعدها، الأمر الذي يمثل علامة فارقة في تطور التقارب المحاسبي الدولي (Chen et al. 2010, P.221) .

وتأكيداً على أهمية تلك المعايير، فإن هيئة الإشراف والرقابة على تداول الأوراق المالية (SEC) بالولايات المتحدة تعتقد أن إعتماد معايير التقارير المالية الدولية سوف يحمي المستثمرين ويكون في المصلحة العامة (Sun et al. 2011, P. 840). كما نصت (SEC) على أن تلك المعايير سوف تساعدها على تحقيق أهم أهدافها والمتمثل في تحسين التقارير المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى تقليص الفوارق في إعداد التقارير المالية في مختلف البلدان (Sun et al. 2011, P. 840) .

وحول العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وجودة التقارير المالية يمكن القول أنه إعتبارًا من 1 يناير 2005 أولت مهنة المحاسبة وكذلك الدراسات الأكاديمية إهتمامًا كبيرًا للعواقب الاقتصادية المترتبة على إعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) حيث قامت العديد من الدراسات التجريبية بإختبار ما إذا كانت جودة التقارير المالية سوف تتحسن بعد إعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) (Kim et al. 2012 , P.2062) .

وفي هذا السياق ، قامت دراسة Barth et al. (2008) بإختبار ما إذا كان تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS) International Accounting Standards سوف يرتبط بوجود جودة محاسبية عالية. وقد توصلت الدراسة من خلال عينة دولية من الشركات التي قامت طواعية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS) في 21 دولة بصفة عامة ، إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS) قد أدى إلى تحسين جودة المحاسبة حيث وجدت الدراسة أن الشركات التي طبقت معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) كان لديها إدارة أرباح أقل، وكذلك تقدير أكبر لتوقيت الإعتراف بالخسائر، بالإضافة إلى زيادة في الملاءمة، وذلك مقارنة بالشركات التي تقوم بتطبيق المبادئ المحاسبية المحلية المقبولة قبولًا عامًا (GAAP).

وإستمرارًا في الإهتمام بنتائج إعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)؛ ركزت دراسة Latridis (2010) على أثر إعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في المملكة المتحدة (UK) وبالتحديد ركزت الدراسة على نتائج التحول من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولًا عامًا في المملكة المتحدة (UK GAAP) إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS). وقد إستهدفت الدراسة تحديد ما إذا كان إعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) سوف يؤدي إلى إرتفاع جودة المحاسبة أم لا، ولقد تم ذلك من خلال دراسة بعض المقاييس التي تم التقرير عنها في إطار مبادئ المحاسبة المقبولة قبولًا عامًا في المملكة المتحدة (UK GAAP) ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS). ولذلك فقد إختبرت الدراسة إمكانية إدارة الأرباح في ظل معايير التقارير المالية الدولية(IFRS)، كما إختبرت الدراسة أيضًا ملاءمة معلومات القوائم المالية التي تم إعدادها على أساس معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) . وقد إنتهت الدراسة إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) سوف يعزز بصفة عامة من جودة المحاسبة حيث أظهرت النتائج أن تطبيق هذه المعايير سوف يقلل من نطاق إدارة الأرباح، كما أنه سوف يرتبط بالإعتراف بالخسائر في التوقيت المناسب، بالإضافة إلى أنه سوف يؤدي إلى إجراءات محاسبية تجعل معلومات القوائم المالية أكثر ملاءمة. وهذا يشير إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) قد أدى إلى إنخفاض التباين في المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية (وهو المعروف بمشكلة عدم تماثل المعلومات)، كما أدى إلى إنخفاض التلاعب في الأرباح، وكذلك أدى إلى الكشف عن معلومات مفيدة، بالإضافة إلى إرتفاع جودة المحاسبة، وهو الأمر الذي يترتب عليه مساعدة المستثمرين في إتخاذ قرارات واعية وغير متحيزة.

كما أكدت دراسة Chen et al. (2010) أنها تساهم في الأدب المحاسبي من خلال إظهار أن التحسن الملحوظ في جودة المحاسبة في الإتحاد الأوروبي (EU) يرجع إلى إعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، وليس إلى التغييرات في الحوافز الإدارية أو عوامل بيئة الأعمال الأخرى أو كليهما. وقد إستهدفت الدراسة إختبار أثر إعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على جودة المحاسبة في دول الإتحاد الأوروبي(EU)، وسعيًا وراء تحقيق الهدف قامت الدراسة بإختبار جودة المحاسبة للشركات المدرجة في البورصة لعدد 15 دولة من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي (EU) قبل وبعد إعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في عام 2005، وذلك من خلال إستخدام خمسة مؤشرات – وذلك تمشيًا مع الدراسات السابقة – كبدائل لجودة المحاسبة وهي؛ تمهيد الأرباح Earnings Smoothing، وإدارة الأرباح نحو الأهداف Targets Managing Earnings Toward، وحجم الإستحقاقات التقديرية المطلقة Absolute Discretionary Accruals، وجودة الإستحقاقات Accruals Quality، وتوقيت الإعتراف بالخسائر Timely Loss Recognition . وقد إنتهت الدراسة إلى أن إعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) سوف يقلل من إدارة الأرباح عن طريق الحد من حرية تصرفات الإدارة الإنتهازية في تحديد الأرقام المحاسبية ، مما يؤكد أن إستبدال المعايير المحلية مثل المبادئ المحاسبية المقبولة قبولًا عامًا في الولايات المتحدة الأمريكية (US GAAP) بمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) سوف يكون له تأثيرات إضافية على جودة التقارير المالية . كما أشارت الدراسة في نهايتها إلى أنه على الرغم من أن إعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ليس من شأنه أن يولد معلومات محاسبية لها نفس مستوى الجودة في مختلف البلدان – حسب توقعها – بسبب وجود عوامل أخرى من شأنها أن تؤثر على جودة المحاسبة ، إلا أنها ترى أن وجود معايير محاسبة متساوية سوف يحدث فرقًا في جودة المحاسبة .

كما جاءت دراسة Jara et al. (2011) لتضيف أيضًا للأدب المحاسبي، حيث إستهدفت الدراسة تحليل جودة المعلومات المالية وتقييم ما إذا كانت سوف تختلف بإختلاف المعايير المطبقة سواء كانت المعايير الدولية أم المعايير المحلية. وسعيًا وراء تحقيق الهدف؛ قامت الدراسة بتحليل جودة المعلومات المالية من خلال إستخدام النسب المالية والاقتصادية لعينة من111 شركة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية بمدريد خلال الفترة من عام 2005 وحتى عام 2007 والتي تعمل في مجالي البنوك والعقارات. وقد إنتهت الدراسة إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تتأثر بإختلاف معايير التقارير المالية المطبقة .

وتأسيسًا على الهدف الأول من أهداف هيئة الإشراف والرقابة على تداول الأوراق المالية (SEC) الذي جاء في تقريرها عام 2010 وهو تحسين التقارير المالية في الولايات المتحدة الأمريكية ؛ جاءت دراسة Sun et al. (2011) لتركز على هذا الهدف وتحاول تسليط الضوء على كيف أن إلزام الشركات الأمريكية بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) من شأنه أن يؤثر على خمسة مقاييس شائعة لجودة الأرباح وهي الإستحقاقات التقديرية المطلقة، والأرباح الإيجابية الصغيرة Small Positive Earnings، وإستمرارية الأرباح Earnings Persistence، وتوقيت الإعتراف بالخسائر، ومعامل إستجابة الأرباح Earnings Response Coefficient (ERC). ولتحقيق الهدف، قامت الدراسة بإستخدام عينة من الشركات الأمريكية والشركات الأجنبية المدرجة في بورصة الأوراق المالية من البلدان التي أصبح إعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) فيها إلزاميًا خلال فترة العينة مثل أستراليا والمملكة المتحدة. وقد إنتهت الدراسة إلى أن إعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) قد أدى إلى تحسن جودة الأرباح لكل من الشركات المدرجة في هيئة الإشراف والرقابة على تداول الأوراق المالية (SEC) والشركات الأمريكية حيث توصلت الدراسة إلى عدم وجود أي إختلاف في جودة الأرباح في مرحلة ما قبل وما بعد

إعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) لتلك الشركات وذلك عندما يتم قياس جودة الأرباح بإستخدام المقاييس الثلاثة المتمثلة في الإستحقاقات التقديرية والإعتراف بالخسائر في التوقيت المناسب ومعامل إستجابة الأرباح (ERC)، بينما يوجد فروق ذات أهمية لجودة الأرباح في حالة قياسها بإستخدام الأرباح الإيجابية الصغيرة والأرباح المستمرة حيث أن جودة الأرباح للشركات المدرجة قد تحسنت بعد إعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS). كما أكدت الدراسة على أن نتائجها تثير الدهشة قليلًا نظرًا لأن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولًا عامًا في الولايات المتحدة الأمريكية (US GAAP) كان ينظر لها بإعتبارها تمثل معايير عالية الجودة. كما أكدت أيضًا على أهمية الدور الذي يؤديه البحث العلمي حول مستقبل معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد جاءت هذه النتائج متفقة مع دراسة Liu et al. (2011) والتي إستهدفت إختبار أثر معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على جودة المحاسبة وذلك بالتطبيق على الصين، حيث ذكرت الدراسة أن معايير التقارير المالية الدولية قد أصبحت إلزامية إلى حد كبير للشركات المدرجة في الصين عام 2007. وقد توصلت النتائج التجريبية للدراسة إلى أن جودة المحاسبة تحسنت بصفة عامة بعد إعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، حيث إنخفضت إدارة الأرباح، كما زادت ملاءمة المعلومات الواردة في التقارير المالية في الصين منذ عام 2007 .

إضافة إلى ذلك، أكدت دراسة Kythreotis (2014) أنها جاءت إنطلاقًا من أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قد أنشأ معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) والإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية بهدف محاولة الوصول لأعلى مستوى جودة للقوائم المالية، مما جعلها تختبر ما إذا كان هذا الهدف قد تحقق بالفعل أم لا، وإلى أي مدى قد تم تحقيق هذا الهدف، وما إذا كانت القوائم المالية عقب إعتماد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أصبحت في الواقع أعلى جودة أم لا. ومما يزيد من أهمية هذه الدراسة ويجعل نتائجها قابلة للتعميم أنها قامت بإجراء هذا الإختبار على عينة من الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية في خمس عشر دولة أوروبية والتي إعتمدت معايير المحاسبة الدولية (IAS) إلزاميًا، وهي النمسا واليونان وبلجيكا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة، وذلك في الفترة من عام 2000 وحتى عام 2009 أي بمثابة 10 أعوام ، وعلى وجه التحديد قامت الدراسة بتعريف الفترة من عام 2000 وحتى عام 2004 بفترة ما قبل الإعتماد بينما تم تعريف الفترة من عام 2005 وحتى عام 2009 بفترة ما بعد الإعتماد.

وقد إنتهت الدراسة إلى أن إعتماد معايير المحاسبة الدولية (IAS) قد أدى إلى زيادة جودة التقارير المالية للشركات، وتحقيق هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والمتمثل في إنتاج معايير موجهة أساسًا لتلبية إحتياجات حملة الأسهم عن طريق منحهم معلومات أكثر ملاءمة بالقوائم المالية ، حيث تشير النتائج إلى ما يلي:

(1) وجود زيادة في درجة الملاءمة بالقوائم المالية في الفترة التالية لإعتماد الشركات لمعايير المحاسبة الدولية (IAS)، وقد تم إكتشاف هذه الزيادة من خلال إستخدام إثنين من المقاييس التي أشارت إلى وجود زيادة في جودة القوائم المالية حيث تشير الدراسة إلى أن إعتماد معايير المحاسبة الدولية (IAS) سوف يساعد المستثمرين على إستخلاص معلومات أكثر ملاءمة وفي التوقيت المناسب والتي سوف تساعدهم على إتخاذ قرارات إستثمارية أفضل. وتوضح الدراسة أن إستخدام القيمة العادلة؛ والإستخدام الأقل للتكلفة التاريخية قد نتج عنه خاصيتين، أولهما تحول المحاسبة إلى الأسعار الاقتصادية الجارية، وثانيهما أن أصبحت المعلومات المالية تتزامن مع توقيت إعداد القوائم المالية، وقد أدت كلتا الخاصيتين إلى زيادة درجة الملاءمة حيث أن معظم القوائم المالية أصبحت تعكس بشكل مباشر الأحداث

الاقتصادية الحالية والتي تساعد المستثمرين في صناعة قرارات الإستثمار في الوقت المناسب. كما توضح الدراسة أنه قبل إعتماد معايير المحاسبة الدولية (IAS) كانت الإختيارات المحاسبية التي يتم إستخدامها تقوم بتخفيض درجة ملاءمة القوائم المالية لحملة الأسهم حيث أنها تقوم بتوفير المعلومات بشكل أساسي لخدمة أصحاب المصلحة من الدائنين والحكومة بدلًا من حاملي الأسهم والمستثمرين، وذلك نظرًا لإستخدام القيم التاريخية والتي ليس لها علاقة بالأسعار الاقتصادية الجارية.

(2) وجود زيادة في درجة القابلية للمقارنة بين القوائم المالية سواء على المستوى القومي أو المستوى الدولي، والذي أدى إلى جعل المستثمرين قادرين على تحديد الفرص الإستثمارية بسهولة نتيجة لمقارنة القوائم المالية لشركتين أو أكثر من نفس الصناعة. وتوضح الدراسة أنه بعد إعتماد معايير المحاسبة الدولية (IAS) قد أصبحت المقارنة أكثر سهولة وأقل تكلفة حيث أن إستخدام القيمة العادلة كطريقة للتقييم جعلت المقارنة أكثر سهولة للمستخدمين بسبب أن القياس يتم من أجل الفترة الحالية، وذلك على عكس التكلفة التاريخية لأصول كل شركة والتي ترتبط بنقاط زمنية تختلف من شركة لأخرى، وبالتالي ينتج عنها مقارنة غير صحيحة. كما توضح الدراسة أنه قبل إعتماد معايير المحاسبة الدولية وبسبب إختلاف الأنظمة المحاسبية لكل دولة فإن تحقق هذه المقارنة كان أكثر صعوبة وبتكلفة أعلى لأن المستخدمين كان عليهم إجراء تعديلات ضرورية بين الأنظمة المحاسبية المختلفة. وتأسيسًا على كل ذلك فإن زيادة درجة القابلية للمقارنة على كلا المستويين القومي والدولي ينشأ عنه مصدرًا إضافيًا للمعلومات يساعد المستخدمين في صنع القرارات الإستثمارية ويزيد من فائدة القوائم المالية.

(3) وجود زيادة طفيفة في خاصية إمكانية الإعتماد على المعلومات الواردة بالقوائم المالية مع عدم وجود إختلاف في الدلالة الإحصائية ، حيث تشير النتائج إلى أن درجة إمكانية الإعتماد لم تتغير بشكل ملحوظ في القوائم المالية خلال الفترة الإنتقالية لمعايير المحاسبة الدولية (IAS) في البلدان قيد الدراسة. كما ذكرت الدراسة أنه إنطلاقًا من هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وهو إنشاء وتوفير مستويات إضافية من الملاءمة في القوائم المالية خاصة للمستثمرين، ونظرًا للتفاعل بين خاصيتي الملاءمة وإمكانية الإعتماد فإنه سوف يتم زيادة الملاءمة من خلال زيادة إمكانية الإعتماد في القوائم المالية. وللوصول لهذا الهدف فقد إتخذ مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مجموعة من الإجراءات ومنها:

- التركيز على الأحداث الاقتصادية وإعطاء الحريات للإدارات من أجل إختيار المعالجة المحاسبية مثل التعبير بالقيمة العادلة كطريقة للتقييم مما يؤدي إلى تعبير أفضل عن الواقع الاقتصادي في القوائم المالية.
- العرض المفصل للمبادئ المتعلقة بالتقييم والإعتراف والنشر للقوائم المالية والذي يفيد في تخفيض درجة تلاعب الإدارة، وفي نفس الوقت يؤدي إلى زيادة في إكتمال البنود .
- بالاضافة أيضًا إلى أنه عند إعتماد معايير المحاسبة الدولية (IAS)؛ سوف تزيد درجة المقارنة خاصة على المستوى الدولي، وبالتالي سوف يتمكن المستثمرين من إجراء المقارنة بين القوائم المالية بأقل التكاليف، وكذلك من تحديد الأخطاء في القوائم المالية بطريقة أسهل، وكل ذلك يقود كل من الإدارات وشركات المراجعة إلى أن تكون أكثر حرصًا في صياغة ومراجعة الحسابات، مما يؤدي إلى قوائم مالية ذات إمكانية إعتماد أكثر.

وتوضح الدراسة أنه قبل إعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) كانت القوائم المالية تتصف بدرجة منخفضة من إمكانية الإعتماد حيث أن إستخدام التكلفة التاريخية لم يكن يصف البيانات المحاسبية في الواقع الاقتصادي بشكل جيد، وذلك

نظرًا لأن القيمة الدفترية لشركة ما قد تنحرف عن القيم الاقتصادية، وبذلك فإن الإنحراف عن الواقع الاقتصادي يعد مؤشرًا على مستوى أقل من إمكانية الإعتماد الناتجة عن إستخدام التكلفة التاريخية. ومن ناحية أخرى، تشير الدراسة إلى أنه في بعض الحالات عند إستخدام القيمة العادلة وممارسة الحكم بواسطة الإدارة، فإن ذلك قد يؤدي إلى إرتفاع درجة التلاعب، بالإضافة إلى أن صعوبة حساب القيمة العادلة يمكن أن تنتج عنها أخطاء تقدير إضافية، كل هذه العناصر قد تؤدي إلى فقدان إمكانية الإعتماد. ويجدر الإشارة إلى أن إهتمام الدراسة بإختبار أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على خاصية إمكانية الإعتماد قد جاء إتساقًا مع ما ذكرته الدراسة من أنه على الرغم من أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قد ركز على خاصية أمانة العرض (التمثيل الصادق) وإمكانية الإعتماد بشكل متساوى؛ إلا أن ذلك لا ينطبق على الأدبيات المحاسبية المتعلقة بهذا الأمر، حيث أن الدراسات قد إهتمت بشكل واسع النطاق بخاصية إمكانية الإعتماد، أما خاصية أمانة العرض (التمثيل الصادق) فقد كان التركيز عليها محدود .

ويمكن أن نخلص مما سبق إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية سوف يؤثر إيجابيًا على جودة التقارير المالية ، ولعل من أهم صور التأثير الإيجابي؛ إنخفاض مستويات إدارة الأرباح، الإعتراف بالخسائر في توقيت أفضل، توافر مستويات أعلى من خاصية الملاءمة، زيادة إمكانية الإعتماد، إنخفاض كبير في مشكلة عدم تماثل المعلومات، تعزيز جودة المحاسبة بصفة عامة، مساعدة المستثمرين بشكل أكبر في إتخاذ القرار، الحد من تصرفات الإدارة الإنتهازية.

واستنادًا إلى ماسبق، يمكن بيان الآثار المختلفة لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على مستوى جودتها من خلال الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2)
الإطار العام للعلاقة بين تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية وجودتها

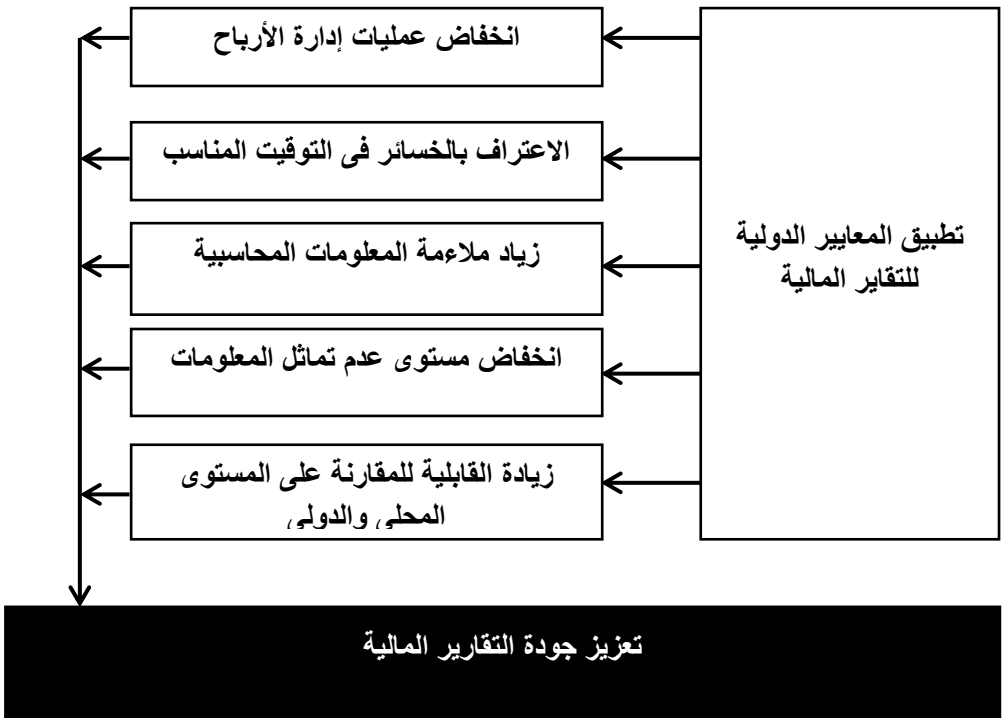

3- أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية

يمكن تعريف التحفظ المحاسبي Conservatism بأنه ميل المحاسب لأن يطلب درجة أعلى من التحقق للإعتراف بالأخبار السارة كأرباح أكثر مما يتطلبه للإعتراف بالأخبار السيئة كخسائر (Latridis 2011 , P. 93). وقد حددت دراسة Latridis (2011, P. 93) نوعين من أنواع التحفظ المحاسبي؛ النوع الأول هو التحفظ المشروط Conditional Conservatism والذي يوصف بأنه الدرجة العالية من التحقق المطلوبة عندما يتم التقرير عن الأخبار السارة، والنوع الثاني هو التحفظ غير المشروط Un Conditional Conservatism وهو يتعلق بالإعتراف بالخسائر في وقت مبكر دون الحاجة إلى نفس الدرجة العالية من التحقق التي يتطلبها الإعتراف بالأخبار السارة والتقرير عنها.

وفيما يتعلق بجودة التقارير المالية فقد إهتمت دراسة Ismail & Elbolok (2011) بإختبار أثر التحفظ بنوعيه المشروط وغير المشروط على كل من جودة الأرباح وأسعار الأسهم في البيئة المصرية، وذلك على عينة من أكبر 30 شركة من الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام 2005 وحتى عام 2009. وقد إنتهت الدراسة إلى ما يلي :

- يؤثر التحفظ المشروط سلبيًا على إدارة الأرباح وأسعار الأسهم في الشركات المصرية .
- لا يؤثر التحفظ غير المشروط على جودة الأرباح في الشركات المصرية ، ولكنه يرتبط بعلاقة سلبية مع أسعار الأسهم في الشركات المصرية .

وقد أكدت الدراسة في نهايتها على أهمية تلك النتائج التي توصلت إليها؛ حيث أنها تمثل مساعدة لواضعي المعايير المصرية بغرض زيادة جودة الأرباح وتقديم تقارير مالية ذات جودة عالية مفيدة للمستثمرين.

كما كان من بين إهتمامات دراسة Latridis (2011) إختبار العلاقة بين جودة التقارير المالية والإفصاح عن الخسائر في التوقيت المناسب ، أو بمعنى آخر إختبار العلاقة بين جودة التقارير المالية والتحفظ المحاسبي. وقد إنتهت الدراسة إلى أن الشركات التي تقدم تقارير مالية ذات جودة عالية تلتزم بتطبيق التحفظ المحاسبي بنوعيه المشروط وغير المشروط، وذلك بالمقارنة بالشركات التي تقدم تقارير مالية ذات جودة أقل .

إضافة إلى ذلك ، جاءت دراسة Hope et al. (2013) في محاولة منها – حسب ما ذكرت الدراسة – للمساهمة في أدبيات المحاسبة التي تهتم بتحديد العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية، وذلك من خلال تسليط الضوء على جودة التقارير المالية للشركات الخاصة في مواجهة الشركات العامة (الشركات التي لديها أوراق مالية يتم تداولها) في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت الدراسة بمقارنة جودة التقارير المالية لكل من الشركات العامة والخاصة ، وكذلك دراسة الإختلافات في إختبارات التحفظ المشروط في كل من الشركات العامة والخاصة. وأكدت الدراسة على أنه بالرغم من الأهمية الواضحة للشركات الخاصة حيث أنها تمثل مصدر هام للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة والبلدان الأخرى إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت جودة التقارير المالية لهذه الشركات، وذلك نظرًا لصعوبة توافر البيانات الخاصة بها. وقد إنتهت الدراسة إلى أن الشركات العامة تكون أكثر تحفظًا بشكل عام من الشركات الخاصة، ولذلك فإن الشركات العامة يكون لديها جودة إستحقاق أعلى بكثير من الشركات الخاصة. ويوضح الشكل رقم (3) أنواع التحفظ المحاسبى وعلاقة كل منها بمستوى جودة التقاير المالية.

4- أثر هيكل الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية

تعد آليات الرقابة الداخلية من العوامل التي تؤثر في جودة التقارير المالية. وعلى الرغم من وجود دراسات كثيرة قد تناولت الروابط بين آليات الرقابة المختلفة وجودة التقارير المالية، إلا أن إهتمام الأدب المحاسبي بالرقابة الداخلية على التقارير المالية قد نمى بشكل كبير خلال العقد الماضي ، ففي الماضي لم تكن بيانات الرقابة الداخلية للشركات متاحة بسهولة بالشكل الذي يوفر معلومات يمكن إستخدامها من خلال الدراسات الأكاديمية، أما الآن وبعد صدور قانون (SOX) Sarbanes Oxley Act عام 2002 فقد أصبحت الإفصاحات المطلوبة بموجب ذلك القانون توفر معلومات ذات قيمة (Ghosh & Lee 2013 ,P. 318) .

وفي سياق الإهتمام بالرقابة الداخلية؛ تطلب قانون (SOX) الصادر عام 2002 في فقرته رقم 302 من الرؤساء التنفيذين والمديرين الماليين للشركات المتداولة أسهمها في البورصة أن يتم تقييم الرقابة الداخلية على أساس ربع سنوي بالإضافة إلى الكشف عن أوجه الضعف الجوهرية Material weaknesses (MW) في تقاريرها ربع السنوية (Bardhan , P. 44 et al. 2015) .

كما تطلب أيضًا قانون (SOX) في فقرته رقم 404 أن تقوم الإدارة بتوثيق وإختبار نظام الرقابة الداخلية من أجل تقديم تقرير سنوي يتضمن تقييمًا لفعالية هيكل الرقابة الداخلية ، وتعتقد هيئة الإشراف والرقابة على تداول الأوراق المالية (SEC) أن هذا المطلب من شأنه تعزيز جودة التقارير المالية وزيادة ثقة المستثمرين في نزاهة وسلامة أسواق الأوراق المالية (Nagy 2010 , P.441) .

كما تتطلب هيئة الإشراف والرقابة على تداول الأوراق المالية (SEC) أن تشتمل التقارير المالية على تقييم الإدارة لفعالية الرقابة الداخلية، وأن يكون هذا التقييم مصدق عليه من قبل المراجع الخارجي للشركة (Myllymaki 2014).

وإنطلاقًا من ذلك؛ إستهدفت دراسة (Nagy (2010 إختبار ما إذا كان قد تحقق الهدف من الفقرة رقم 404 من قانون (SOX) أم لا ، وبالتحديد إختبار ما إذا كان إلتزام الشركات بهذه الفقرة من شأنه أن يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية، وذلك عن طريق إختبار ما إذا كان الشركات الملتزمة بمتطلبات الفقرة رقم 404 من قانون (SOX) أقل عرضة لإصدار قوائم مالية تشوبها الأخطاء الجوهرية مقارنة بتلك الشركات التي لم تلتزم بمتطلبات هذه الفقرة. وقد قامت الدراسة بقياس التحسن في جودة التقارير المالية من خلال قياس التغير في قيمة الإستحقاقات التقديرية. وقد إنتهت الدراسة إلى أن إلتزام الشركات بمتطلبات الفقرة رقم 404 من قانون (SOX) قد أدى إلى دقة تلك الشركات في تشخيص وعلاج نقاط الضعف في الرقابة الداخلية بكفاءة أكثر من الشركات التي لم تلتزم بمتطلبات هذه الفقرة، الأمر الذي ترتب عليه وجود تحسن ملحوظ في جودة التقارير المالية، مما يؤكد وجود علاقة طردية بين الإلتزام بالفقرة رقم 404 من قانون (SOX) وإرتفاع جودة التقارير المالية.

وفي السياق ذاته، قدمت دراسة (2011) Singer & You أدلة على أن تنفيذ الفقرة رقم 404 من قانون (SOX) قد ساعد على تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في حماية المستثمرين من خلال تحسين الدقة وإمكانية الإعتماد على المعلومات الواردة بالتقارير المالية. وقد إستهدفت الدراسة إختبار تأثير الفقرة رقم 404 من قانون (SOX) على جودة الأرباح من حيث الملاءمة وإمكانية الإعتماد، وذلك من خلال إستخدام مجموعة من الشركات الكندية المدرجة في الولايات المتحدة والتي لم يكن مطلوب منها الإلتزام بالفقرة رقم 404 وذلك كعينة رقابية. وقد إنتهت الدراسة إلى أن الشركات التي إلتزمت بتطبيق الفقرة رقم 404 قد تحسنت جودة الأرباح لديها أكثر من مثيلتها من الشركات الرقابية حيث إنتهت الدراسة إلى وجود تحسن لدى تلك الشركات التي إلتزمت بتطبيق الفقرة رقم 404 في إمكانية الإعتماد على أرباحها أكثر من مثيلتها، وذلك يرجع إلى أن تطبيق هذه الفقرة قد ساعد على الحد من الأخطاء المتعمدة، الأمر الذي أدى إلى ما يلي :

- تحسين إمكانية الإعتماد على الأرباح حيث تبين بوضوح إنخفاض القيمة المطلقة للإستحقاقات التقديرية .
- إنخفاض عدم تماثل المعلومات في الشركات التي إلتزمت بالفقرة رقم 404 من قانون (SOX) أكثر من تلك التي لم تلتزم بها .

وأكدت الدراسة على أن التحسن في إمكانية الإعتماد لم يأتي على حساب ملاءمة الأرباح حيث على العكس من ذلك، فقد وجدت الدراسة تحسن كبير في القدرة التنبؤية بالأرباح المستقبلية وذلك من خلال الإعتماد على الأرباح الحالية. وقد حدث نفس الأمر فيما يتعلق بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بالشركات التي إلتزمت بالفقرة رقم 404. كما أكدت الدراسة على أن تطبيق الفقرة رقم 404 ساعد على تحقيق الهدف الرئيسي منها وهو حماية المستثمرين من خلال تحسين دقة وموثوقية إفصاح الشركات بعد صدور قانون (SOX) عام 2002 .

وعلى النقيض من ذلك، توصلت دراسة (2013) Ghosh & Lee إلى أنه في فترة ما قبل الإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية بموجب قانون (SOX) كانت الشركات تعاني من ثلاث أمور هي؛ مشاكل هيكلية، مشاكل الرقابة الداخلية، وإنخفاض في جودة التقارير المالية. أما في فترة ما بعد الإفصاح فعلى الرغم من أنه أصبح من المتوقع وفقًا لمتطلبات الفقرتين رقم 302 و 404 من قانون (SOX) أن يتم تقديم معلومات جديدة حول إمكانية الإعتماد على القوائم المالية، إلا أن رد فعل سوق الأسهم على تلك الإفصاحات بشأن الرقابة الداخلية كان ضعيفًا. وقد بررت الدراسة هذا الضعف في رد فعل سوق الأسهم بأن سوق الأوراق المالية كان يتضمن الكثير من المعلومات عن الشركات وذلك في فترة ما قبل الإفصاح حيث قدمت الدراسة دليل

مباشر على أن أسعار الأسهم خلال سنوات ما قبل الإفصاح كانت تتضمن الكثير من المعلومات عن تلك المشاكل، الأمر الذي جعل المستثمرين أقل دهشة عند تقديم الشركات لتقريرها عن الضعف في الرقابة الداخلية في ظل قانون (SOX).
وإستمرارًا من الدراسات في الإهتمام بالإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية وفقًا للفقرة رقم 404 من قانون (SOX) عام 2002 ، فقد سلطت دراسة Myllymaki (2014) الضوء على أهمية إكتشاف والكشف عن أوجه الضعف الجوهرية (MW) في الرقابة الداخلية بالتقارير المالية حيث إختبرت الدراسة ما إذا كان الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية وفقًا للفقرة رقم 404 من قانون (SOX) يمثل تنبؤ بمستقبل جودة التقارير المالية. وعلى وجه التحديد ؛ إختبرت الدراسة ما إذا كان إنخفاض جودة التقارير المالية للشركات التي لديها تاريخ في أوجه الضعف الجوهرية قد إستمر لفترة ما بعد الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية. وقد إنتهت الدراسة إلى تدعيم الإفصاح عن أوجه الضعف في الرقابة الداخلية وفقًا للفقرة رقم 302 من قانون (SOX) ، والتي بمقتضاها تكون الإدارة مسئولة عن تصميم وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية كما تكون ملتزمة بإعداد تقارير ربع سنوية عن مدى رؤيتها حول كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالشركات العامة. وقد أوصت الدراسة في نهايتها بأن تقوم الدراسات المستقبلية بإختبار ردود أفعال المساهمين حول تأثير إستمرار الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية فى الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، وإستكشاف دور المراجعين الداخليين وصانعى القرار عندما تتواجد أوجه القصور التي سبق تحديدها في الرقابة الداخلية .

كما ساهمت دراسة Bardhan et al. (2015) في الأدب المحاسبي بشأن الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية ، وذلك من خلال تقديم نظرة ثاقبة في الآليات التي يمكن من خلالها للشركات العائلية Family Firms ممارسة نفوذ لا مبرر له على الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وقد أكدت الدراسة أنها تعتبر أولى الدراسات التي تختبر أثر جودة الرقابة الداخلية على التقارير المالية بالنسبة للشركات العائلية في ظل قانون (SOX). وإنطلاقًا من ذلك ؛ إستهدفت الدراسة إختبار العلاقة بين خصائص الشركات العائلية وجودة الرقابة الداخلية على التقارير المالية في ظل قانون (SOX) لتلك الشركات العائلية مقارنة بالشركات غير العائلية. وقد عرفت الدراسة الشركات العائلية بأنها تلك التي تتكون من أفراد أسرة واحدة سواء كانوا من المؤسسين لها أو لأحد فروعها يتولون مناصب الإدارة العليا أو مجلس الإدارة أو أنهم يمثلوا أكبر المساهمين في تلك الشركات. وأكدت الدراسة على أن الشركات العائلية تلعب دورًا حاسمًا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل البلدان المتقدمة والاقتصاديات الناشئة حيث أنها تمثل نسبة تتراوح ما بين 70 % إلى 80 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وقد إنتهت الدراسة إلى أن الشركات العائلية يكون لديها مزيدًا من أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية على التقارير المالية مقارنة بالشركات غير العائلية وذلك في ظل تطبيق الفقرة رقم 404 من قانون (SOX) ، حيث تشير النتائج إلى أن أفراد العائلة يكون لديهم الدافع للحفاظ على ضعف الرقابة الداخلية من أجل الحفاظ على قوة مركزهم وإنتزاع فوائد خاصة لهم وذلك رغبة من جانبهم في الحصول على الرفاهية على المدى الطويل للشركة. ونخلص من ذلك إلى أن الفقرة رقم 404 من قانون (SOX) سوف تؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية للشركات العامة ، أما الشركات العائلية فلن تتأثر بهذه الفقرة لأن هذه الشركات سوف يكون لديها الدافع للحفاظ على ضعف الرقابة الداخلية.

ويوضح الشكل رقم (4) الإطار العام للعلاقة بين هيكل الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية فى ضوء متطلبات قانون SOX الأمريكى.

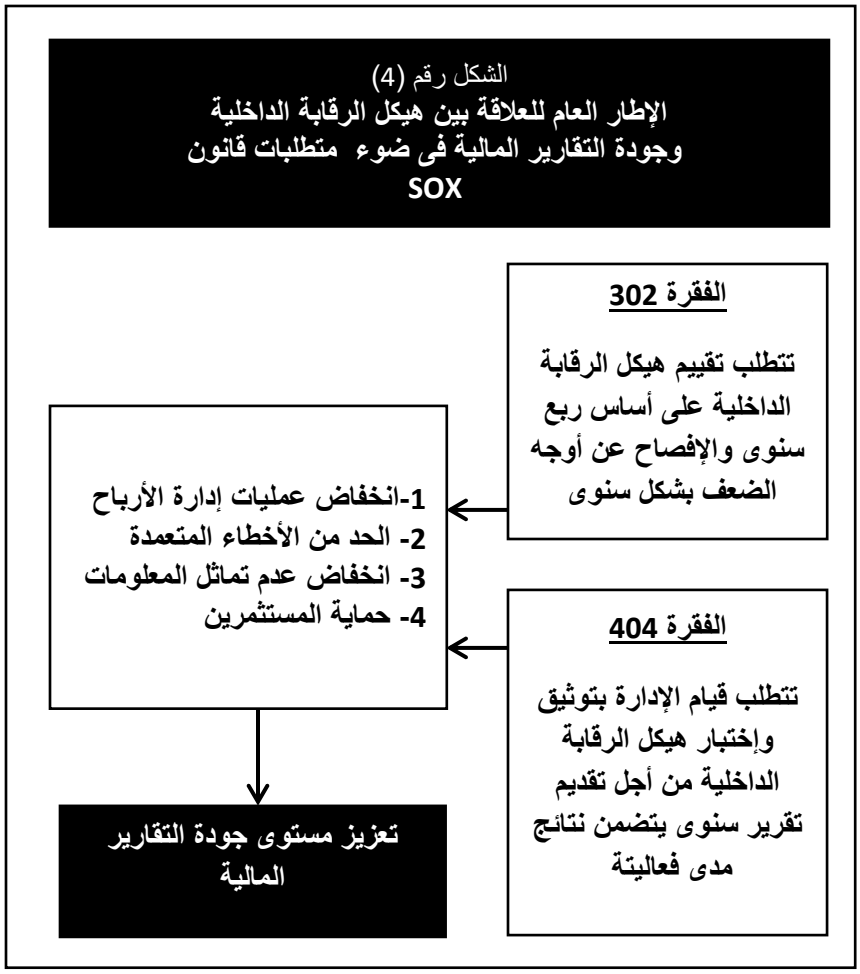

5- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

1/5-نتائج البحث

تناول هذا البحث العوامل المحاسبية التى يمكن أن تؤثر إيجابيا أو سلبيا فى جودة التقارير المالية، ومن خلال تحليل وتقييم بعض الدراسات الأكاديمية ذات الصلة ، تم وضع إطار عام لتلك العوامل حيث تبين أنها تشتمل على كل من: الإحتراف المحاسبى، تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، التحفظ المحاسبى، وهيكل الرقابة الداخلية وما يرتبط به من متطلبات قانون SOX الأمريكى فى فقرتيه 302 و404. وقد انتهى هذا البحث إلى مجموعة من النتائج لعل من أهمها مايلى :

1- فيما يتعلق بالإحتراف المحاسبي؛ فقد انتهت الدراسات إلى أن الإحتراف المحاسبي يقصد به الأداء المحاسبي الذي يتم من خلال وجود المعرفة والفهم والفضيلة والأخلاق وتنفيذ القواعد واللوائح. كما انتهت الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين الإحتراف المحاسبي وجودة التقارير المالية حيث إتضح وجود علاقة إيجابية بين جودة التقارير المالية وثلاثة أبعاد من أبعاد الإحتراف المحاسبي وهي التركيز على الممارسات المحاسبية، الوعي والإهتمام بتنفيذ اللوائح،

والتوجه الأخلاقي المهني. بينما لا يؤثر البعد الخاص بتحسين مهارات المحاسب على جودة التقارير المالية، وهذا ماتم إنتقاده من جانبنا. كما اوصت الدراسات بضرورة دعم الإحتراف المحاسبي في الشركات حتى يتم الإرتقاء بمستوى جودة التقارير المالية الخاصة بها وبالتالي منفعة المعلومات الواردة بها.

2- كما انتهى البحث أيضا إلى أن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية سوف يؤثر إيجابيا على جودة التقارير المالية من خلال انخفاض مستوى إدارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات، وزيادة كل من ملاءمة المعلومات المحاسبية ودرجة قابلية التقارير المالية للمقارنة سواء على المستوى المحلى أو الدولى.

3- فيما يتعلق بالتحفظ المحاسبي؛ فقد انتهت الدراسات إلى أن التحفظ المحاسبي يقصد به ميل المحاسب لأن يطلب درجة أعلى من التحقق للإعتراف بالأخبار السارة كأرباح أكثر مما يتطلبه للإعتراف بالأخبار السيئة كخسائر. وفيما يتعلق بجودة التقارير المالية، فإن التحفظ المشروط يؤثر سلبًا على إدارة الأرباح وأسعار الأسهم في الشركات المصرية، أما التحفظ غير المشروط فلا يؤثر على جودة الأرباح في الشركات المصرية ، ولكنه يرتبط بعلاقة سلبية مع أسعار الأسهم في الشركات المصرية.

4- وأخيراً، وفيما يتعلق بالرقابة الداخلية؛ فقد انتهى البحث إلى أن آليات الرقابة الداخلية تعد من العوامل التي تؤثر في جودة التقارير المالية. وعلى الرغم من وجود دراسات كثيرة قد تناولت الروابط بين آليات الرقابة المختلفة وجودة التقارير المالية، إلا أن إهتمام الأدب المحاسبي بالرقابة الداخلية على التقارير المالية قد نمى بشكل كبير خلال العقد الماضي، ففي الماضي لم تكن بيانات الرقابة الداخلية للشركات متاحة بسهولة بالشكل الذي يوفر معلومات يمكن إستخدامها من خلال الدراسات الأكاديمية، أما الآن وبعد صدور قانون (SOX) عام 2002 فقد أصبحت الإفصاحات المطلوبة بموجب ذلك القانون توفر معلومات ذات قيمة. وفي سياق الإهتمام بالرقابة الداخلية ؛ تطلب قانون (SOX) في فقرته رقم 302 من الرؤساء التنفيذين والمديرين الماليين للشركات المتداولة أسهمها في البورصة أن يتم تقييم الرقابة الداخلية على أساس ربع سنوي بالإضافة إلى الكشف عن أوجه الضعف الجوهرية في تقاريرها ربع السنوية كما تطلب في فقرته رقم 404 أن تقوم الإدارة بتوثيق وإختبار نظام الرقابة الداخلية من أجل تقديم تقرير سنوي يتضمن تقييمًا لفعالية هيكل الرقابة الداخلية، وتعتقد هيئة الإشراف والرقابة على تداول الأوراق المالية (SEC) أن هذا المطلب من شأنه تعزيز جودة التقارير المالية وزيادة ثقة المستثمرين في نزاهة وسلامة أسواق الأوراق المالية. وقد إنتهت الدراسات إلى أن الشركات التي إلتزمت بتطبيق الفقرة رقم 404 قد تحسنت جودة الأرباح لديها أكثر من مثيلتها من الشركات الرقابية حيث إنتهت الدراسة إلى وجود تحسن لدى تلك الشركات في إمكانية الإعتماد على أرباحها أكثر من مثيلتها.

2/5-توصيات البحث

بعد إستعراض خلاصة البحث ونتائجه، فإنه يمكن لنا إيجاز توصيات البحث في النقاط التالية :

1- تمثل جودة التقارير المالية وضمان نزاهتها وتعزيز مصداقيتها أهمية شديدة لرفع شأن الاقتصاد في البيئة المصرية وضمان جودة المعلومات المقدمة لمستخدمي القوائم المالية، الأمر الذي يتطلب من الجهات التنظيمية والتشريعية وضع القوانين والتشريعات التي تعمل على ضمان إعداد التقارير المالية في ضوء التأكد من توافر خصائص جودة التقارير المالية قبل تقديمها للأطراف ذات الصلة، وعلى الشركات المقيدة في البورصة المصرية الإلتزام بها. كما

يجب وضع عقوبات صارمة تصل إلى حد الإيقاف عن مزاولة النشاط مؤقتًا أو نهائيًا؛ وذلك حسب ما تقتضيه الظروف والملابسات.

2- حتى يتم الحفاظ على جودة التقارير المالية، يستوجب الأمر ضرورة دعم الإحتراف المحاسبي في الشركات والذي يتطلب أن يتم تحسين مهارات المحاسب، كما يجب أن يكون المحاسب على درجة عالية من الوعي والإهتمام، وكذلك المحافظة على تنفيذ اللوائح، وضرورة توافر الوعي الأخلاقي المهني، وذلك بالإضافة إلى التركيز على الممارسات المحاسبية.

3/5-مجالات البحث المقترحة

سوف تظل قضية جودة التقارير المالية مجالًا للعديد من الأبحاث لسنوات عديدة قادمة، حيث أن هناك العديد من المجالات والقضايا التي مازالت في حاجة للإختبار والبحث على المستوى الدولي، وهو الأمر الذي يجعل دراسة هذه القضايا في البيئة المصرية أمرًا لا مفر منه. ولذلك فإننا نوصي بأن تهتم الأبحاث المستقبلية بما يلي:

(1) دراسة العلاقة بين الأبعاد المختلفة للاحتراف المحاسبى والمقاييس المختلفة لجودة التقارير المالية ومنها انخفاض مستوى ادارة الارباح .

(2) دراسة المشاكل المختلفة التى قد تؤدى الى عدم التزام الشركات بتطبيق المعايير الدولية وأثر ذلك على جودة التقارير المالية

(3) دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية .

(4) دراسة العلاقة بين هيكل الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية .

مراجع البحث

1. Bardhan, I. , S . Lin , and S . Wu . (2015) . The Quality of Internal Control over Financial Reporting in Family Firms . ***Accounting Horizons*** 29 (1) : 41- 60
2. Chen, H. , Q . Tang , Y. Jiang , and Z. Lin .(2010) . The Role of International Financial Reporting Standards in Accounting Quality: Evidence from the European Union **. *Journal of International Financial Management and Accounting*** 21 (3) : 220 – 278 .
3. Costello , A. M. , and Wittenberg-Moerman, R . (2011) . The Impact of Financial Reporting Quality on Debt Contracting: Evidence from Internal Control Weakness Reports . ***Journal of Accounting Research*** 49 (1) : 97 – 139.
4. Epstein, B . J . , and A. A. Mirza . (2002) . IAS 2002 : Interpretation and Application of International Accounting Standards . New York : John Wiley & Sons , Inc . http://www.worldcat.org/title/wiley-ias-2002-interpretation-and-application-of-international-accounting-standards-2002/oclc/48109862(*Last accessed at 15⁄9⁄2016).*
5. Ghosh , A . , and Y. G. Lee .(2013) . Financial Reporting Quality, Structural Problems and the Informativeness of Mandated Disclosures on Internal Controls . ***Journal of Business Finance & Accounting*** 40 (3) & (4) : 318–349.
6. Healy, P. M. , and K. G. Palepu . (2003) . The Fall of Enron. ***The Journal of Economic Perspectives*** 17(2) : 3–26.
7. Hope , O. , W. B. Thomas , and D. Vyas . (2013) . Financial Reporting Quality of U.S. Private and Public Firms . ***The Accounting Review*** 88 (5) : 1715–1742.
8. Ismail , T. H. , and R. M. Elbolok . (2011) . Do Conditional and Unconditional Conservatism Impact Earning Quality and Stock Prices in Egypt ? ***Research Journal of Finance and Accounting*** 2 (12) : 7 – 19.
9. Jara , E. G. , A. C. Ebrero , and R. E. Zapata . (2011) . Effect of International Financial Reporting Standards on Financial Information Quality . ***Journal of Financial Reporting & Accounting*** 9 (2) :176 – 196.
10. Johnson , V. E. , I. K . Khurana , and J. K . Reynolds . (2002) . Audit-Firm Tenure and the Quality of Financial Reports . ***Contemporary Accounting Research*** 19 (4) : 637- 660.
11. Kim , J . , X. Liu , and L. Zheng .(2012) . The Impact of Mandatory IFRS Adoption on Audit Fees: Theory and Evidence . ***The Accounting Review*** *87* (6) : 2061–2094.
12. Krishnan , J . , D . Rama , and Y . Zhang . (2008) . Costs to Comply with SOX Section 404 **.** ***Auditing : A Journal of Pratice & Theory*** 27 (1) : 187 – 218.
13. Latridis , G . E . (2010) . International Financial Reporting Standards and The Quality of Financial Statement Information . ***International Review of Financial Analysis*** 19 : 193–204.
14. Latridis , G .E . (2011) . Accounting Disclosures , Accounting Quality and Conditional and Unconditional Conservatism **. *International Review of Financial Analysis*** 2 : 88 – 102.
15. Liu , C . , L. J. Yao , N. Hu , and L. Liu . (2011) . The Impact of IFRS on Accounting Quality in a Regulated Market: An Empirical Study of China . ***Journal of Accounting, Auditing & Finance*** 26(4) 659–676 .
16. Myllymaki , E . (2014) . The Persistence in The Association between Section 404 Material Weaknesses and Financial Reporting Quality . ***Auditing: A Journal of Practice & Theory*** 33(1): 93 – 116.
17. Nagy , A. L . (2010) . Section 404 Compliance and Financial Reporting Quality . ***Accounting Horizons*** 24 (3) : 441–454.

18. Ninlaphay , S . , and P. Ussahawanitchakit . (2011) . Accounting Professionalism , Financial Reporting Quality and Information Usefulness : Evidence from Exporting firms in Thailand . ***Journal of international business and economics*** 11 (4) : 155 – 166.
19. Singer , Z. , and H. You .(2011) . The Effect of Section 404 of the Sarbanes-Oxley Act on Earnings Quality . ***Journal of Accounting, Auditing & Finance*** 26 (3) : 556–589.
20. Sun , J . , and G . Liu . (2011) . Client- Specific Litigation Risk and Audit Quality Differentiation . ***Managerial Auditing Journal*** 26 (4) : 300 – 316.
21. Waroonkun , S. , and P. Ussahawanitchakit . (2011) . Accounting Quality , Accounting Performance , and Firm Survival : An Empirical Investigation of Thai-Listed Firms **.** ***International Journal of business research*** 11 (4) : 118 -142.